تأهيل قيادة مدرسة !

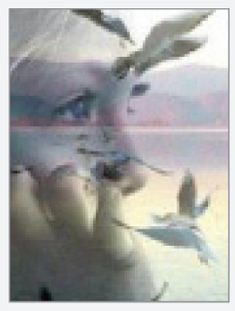

منيرة العقل

حين هاتفتني معلمة واستمعت لشكواها كنت أفكر فقط في هذه الفئة من الإدارات المتسلطة التي لم تحسن الإمساك بزمام الأمور فجنحت نفسها إلى استغلال السلطة في التعدي على مرؤوسيها ، لا أدري إن كانت هذه العقول يسمح لها بإدارة العمل وتطبيق النظام وهي خارجة أصلا عن حدود المهنية وروح الالتزام العادلة التي لا يسيرها مزاج سيء أو حماقات !

أعود معكم لموضوع هذه الموظفة التي تبين لي أنها تركت المدرسة وطلبت الندب إلى مدرسة أخرى بعيدة هربا من إساءات هذه المديرة غريبة الأطوار التي لم تحافظ على المهنية واحترام زمالة إدارة المدرسة الأخرى حين أقدمت على التواصل معها ومحاولة الإساءة لهذه المعلمة واشتراط طلب غريب في تقييم المعدل الوظيفي بتنقيص درجاتها ! سألتها وهل يحق لها التدخل ؟ أجابت بالرفض قطعا فالانتداب تم عاما كاملا بعيدا عنها . لم أكن ألوم المعلمة وهي تبدي الغضب والانفعال فالموقف يثير علامات الاستفهام .

موقف المديرة السابقة يبنى عليه عدة تساؤلات كيف يتم ترشيح القيادات المدرسية وكيف يتم تأهيلها !؟ لا يكفي اجتياز اختبار تحريري متعارف على مضمونه سابقا لتجاوز نصف مشوار الترشيح ولا تكفي المقابلة الشخصية لتحديد كفاءة القيادة المرشحة فكما نعلم المقابلات الشفوية لا تخرج عن كونها انطباعا شخصيا يختلف من لجنة إلى أخرى تحتمل العواطف والمؤثرات الأخرى ، إذن يمكننا أن نقول أن مقاييس الترشيحات الحالية ليست دقيقة ولا تضمن أهلية القيادة وأن التعجل في تسليمها إدارة مدرسة يكون محكا حقيقيا لا يمكن التنبؤ بآثاره ونتائجه لاحقا على سير العمل ، بعض الإدارات لا تملك صفات القائد الحقيقي ووجودها في مكان مسؤول هو عبء كبير يثقل أي مكتب وإدارة تعليمية ، هذه القيادات يتم ترشيحها وتكليفها في الميدان وتبدأ مهمة التحدي وإثبات الذات.

البعض ينجح ويكون جديرا بالمكان والبعض يخفق ويكون نموذجا سلبيا يتسبب وجوده في إحداث خلل في سير العملية التعليمية وبدلا من أن يساهم في خلق بيئة تعليمية جاذبة للمرؤوسين يصنع بيئة منفرة ومحبطة .. يفترض تكثيف العمل بهذه الدورات التأهيلية قبل تكليفهم بشكل رسمي فلا معنى لتدارك سقطات إدارة بحجة أنها جديدة وفي طور التأهيل ، ولا أجد مسوغا لاستلامهم كافة الصلاحيات وهم تحت التجربة الميدانية ويصعب القول أن العجز في عدد القادة الحالي وعزوف العاملين في التعليم عن الترشح للإدارة المدرسية قد يؤزم التوجهات المثلى المدركة لهذه النواحي !

أغلب مشاكل العمل مع الرؤساء تكمن في عجزهم عن التواصل الجيد مع المرؤوسين والقدرة على الإقناع ، وأسف للقول افتقادهم للرقي في الأسلوب وتعاملهم بفوقية منفرة وبتعال لا تقبله النفس السوية ، إذا كان الطالب اليوم يرفض أسلوب الشدة والصراخ ويعبر عن حقه في معاملة راقية تحترمه وتقدره ولا تقلل من شأنه أمام زملائه فماذا يمكن أن نقول إزاء معلم يؤدي رسالته في جو خانق من تسلط مدير أو من معاملة لا تحترم قدره وتعمل على تهميشه وتحيل بيئة العمل إلى تحزبات مقيتة تفتح المجال للقيل والقال!

كم يحتاج الميدان التعليمي إلى دراسات بحثية تتناول الشكاوى التي أجزم أن مكاتب التعليم والإدارات قد امتلأت بها ! دراسات يمكن لها أن تلمس جوانب القصور فيستفاد منها في تحسين العمليات الإدارية في المدارس.

يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان التالي

jadl@albiladdaily.com

كاريكاتير أعجبني

همزة وصل

مبادرآت لمكافحة الظواهر المجتمعية السيئة .!!

احمد مكي

يجب ان تكون هناك مبادرآت مجتمعية من قبل افرآد المجتمع يبادرون بها من تلقاء انفسهم تتماشى مع عنوآن واوضاع كل مرحلة..

فلو نظرنا لظروف واوضاع الشعوب العربية والإسلآمية الرآهنة نجد اننا نشاركهم مثلها

حتى ولو كانت متباينة فيما بينهم و من زوآيا مختلفة علينا ان نبادر بمسألة الترشيد في كل ايامنا ونشد احزمتنا عند اللزوم لنقلص من مدى مصروفاتنا ونقنن إحتياجاتنا ومتطلباتنا وفق الضرورة واهميتها والامثلة كثيرة ومتعددة سوآء كانت على مستوى الأسرة "العائلة أو بشكل فردي ..؟!

لكن على المستوى المجتمعي العام نجد أن هناك الكثير من الأمور يجب أن تواكب المرحلة

وتختفي ظاهرتها التي اصبح المجتمع يعاني منها ومن كثرة مصروفاتها في شكلها ومظهرها العام بدون أي دآعي منها .؟!

وعلينا القيام بالقضاء عليها حتى تختفي مثلها على أرض الوآقع المعاش .

أهم هذه الأمور :نورد بعضها كأمثلة وليست كلها لأن مساحة المقال لاتكفي لها ..

ومن بينها مايتعلق بعشاء المعزين بعد تقديم مرآسم عزآئهم يجلسون لتناول العشاء بعد صلاة العشاء مباشرة سوآء كانوا من الأقرباء وذوي الأرحام أو من المعارف والاصدقاء والجيرآن أصبحت معاناة وظاهرة متفشية في المجتمع .؟!

يعاني منها أهل الميت قبل غيرهم لأنها تحرجهم وتعرضهم للاستدآنة والديون .للوفاء بها قبل أن تمتد إليهم يد المساعدة بتحمل مصاريفها من بعض المقربين لهم .. يجب أن نساهم جميعا في القضاء عليها .. لأنها تكلف مبالغ طائلة بمصروفاتها المتعددة التي تقصم الظهر مابين أجور كرآسي لصف العزآء وفرش الأرضيات بمفارش "الزل" وأدوات شاي وقهوة وبرآميل لغسيل اليد وماء صحة وإنارة الموقع ونظافته ومراوح كهربائية ..الخ تضرب مصاريفها على مدى ثلاثة أيام وماينطبق على مرآسم العزآء ينطبق على مناسبات الأفراح وغيرها من المناسبات الاجتماعية أتمنى أن تكون هناك حملات إعلامية وتطوعية شبابية وجمعيات تقوم بتوعية المجتمع وتثقيفه تحمل على عاتقها النهوض بالمجتمع نحو الأفضل ..!

وضبط بعض العادات والأمور الهامشية الدخيلة التي لاتثمن ولاتغني باستخدآم الأجهزة والبرآمج والتطبيقات بالسوشال ميديا بالإعلام الكتروني وبمشاركة كل فئات المجتمع وشرائحه وأطيافه .!!

من أدبآء ومثقفين ومفكرين وشعراء وفنانين وصحافيين وإعلاميين وممثلي الدرآما ورجال الأعمال وبمساهمة الأندية الأدبية والرياضية وجمعيات الثقافة والفنون والكشافة، وفق الله الجميع إلى مايحبه ويرضاه.

شركة الاتصالات استغلال واستغفال !!

عبد الناصر بن علي الكرت

كثر المنتقدون لواقع شركة الاتصالات السعودية ورداءة خدماتها مقارنة بما تعيشه شركات الاتصالات العالمية من تطور ونقلات نوعية كما وكيفا.

وإحدى الاشكاليات القائمة ما يعانيه المشتركون من ضعف خدمة النت كثيرا وانقطاعها المفاجئ أحيانا ، وذلك على حساب الوقت إذا كانت الشركة تدرك قيمته ، وبما يتسبب من خسائر للعملاء.

الأمر الآخر هو العمليات الاحتيالية التي تمارسها الشركة مع عملائها بأساليب لا يمكن قبولها مهما كانت التبريرات ، ويفترض أن تحاسب عليها بحجم الضرر الذي يقع على المجموع .. وهي في الأخير تمثل عملية ابتزاز محكمة ، تستهدف جيوب المشتركين..لزيادة إيراداتها بأي صورة بعيداً عن أخلاقيات التعامل المثالي الذي تحرص عليه كل شركات العالم مع المستفيدين من خدماتها.

وقد تحدث عن ذلك بوضوح بعض من عملوا في تلك الشركة ، الذين أبدوا استياءهم لأسلوب العمل والتعامل والضغط على الموظفين والدفع بهم لممارسة تلك الأساليب العقيمة التي تسبب لهم ألما نفسيا جراء تطبيق إملاءات الشركة والذي تأباه الضمائر اليقظة.وهنا تقع الصراعات النفسية بين القبول وتحمل الألم النفسي أو الرفض وتحمل الطرد من الشركة باعتبارهم موظفين غير منتجين.وهناك تسجيلات متداولة تكشف جانباً من تلك المعاناة التي يتعرض لها موظفو شركة الاتصالات . وتبين بعض الحقائق الخافية على المشتركين.

وقد تقام الحجة على الشركة بهذا الصنيع المؤسف والاستغلال والاستغفال !! ولعل أقل الشواهد ما تقوم به شركات الاتصالات من خصم يومي على المشتركين مقابل خدمات الإعلانات التي لم يشتركوا فيها أصلا . والغالبية تخصم منهم المبالغ دون علمهم ، ومن المفترض أن تعكس لحساباتهم ، فما أخذ بالباطل يجب أن يسترد.

والشاهد الآخر اختلاف الأرقام في مطالباتهم للسداد فأحياناً تكون المطالبة برقم معين في رسائلهم أحيانا لبعض عملائهم وفي الرسالة التي تليها يتغير الرقم بالزيادة أو النقص ، مما يعطي احتمالية عدم الدقة ، وهناك قرائن في هذا الخصوص مما يحتاج إلى شيء من المتابعة والمحاسبة من جهات الاختصاص.

وفي بعض المرات تقدم الشركة عروضاً مغرية وهي لا تزيد عن كونها مصائد للمشتركين فيها ، وقد تضرر منها العديد باستحلاب محافظهم بأساليب لا تخلو من الخداع!.

ومن الأمثلة مارواه أحد المشتركين بنظام مفوتر على إحدى الباقات ، حيث يقول بأن خدمة الجوال كانت مقطوعة عنده رغم تسديده لقيمة الفاتورة المطلوبة والمبلغة عن طريق رسائل sms وتمضي فترة ولم ترجع الخدمة لتصله رسالة أخرى لفاتورة بقيمة أعلى رغم عدم التشغيل وقيامه بالتسديد كذلك ، ومع هذا لم تعد الخدمة.وبعد اتصاله بالرقم ٩٠٠ يرد عليه أحد موظفيها بأنه لا زال هناك مطالبة بمبلغ آخر ، ولحاجته للخدمة المفصولة قام بسداد المبلغ المحدد ليبقى الحال كما هو ليعاود الاتصال مجدداً ليخبره موظف آخر بأن المطالبة بدفع قيمة الفاتورة مقدماً لفاتورة لم تصل حتى تعود الخدمة وكل ذلك في فترة قصيرة ، بما يكشف بأن الأسلوب والخدمات لديهم فعلاً في غاية السوء.

أولويتنا الأولى لكي لا نضل ولا ننسى

زهير سالم

أولويات ثورتنا نحن السوريين تحددها مصلحة شعبنا الثائر الذي قدم على طريق تضحياته الملايين بين شهيد وجريح ومعتقل ومشرد . نحن لا ننكر على الآخرين أولوياتهم ، ولكن الذي يجب أن نؤكد عليه أننا لنا أولوياتنا. وأننا كشعب مستضعف تكالبت عليه قوى الشر الدولي والإقليمي ، ننتظر من أصدقائنا أن يعينونا على تحقيق أهدافنا وحماية أولوياتنا ، لا أن يستغلوا ظروفنا لتوظيفنا في تحقيق أهدافهم ، أو أولوياتهم ..

إن الذي نريد أن نثبته ولن نقبل بالتنازل عليه هو أن أولويتنا الأولى على ضوء مستجدات الثورة السورية هي : تحرير سورية من كل أشكال الاحتلال الخارجي العسكري والطائفي ، الاحتلال الروسي ، بجنوده وقواعده وأساطيله . والاحتلال الطائفي الصفوي بفصائله وعصاباته وأشراره ، ويأتي ضمنا في سياق هذه الأولوية إسقاط حكم العصابة الأسدية ، وإزاحتها عن صدر شعبنا ووطننا بكل رموز هذه العصابة ، ومرتكزاتها العسكرية والأمنية ومنظومتها الاستبدادية ، وجيوب فسادها وتغولها على أبناء شعبنا في حقوقه الإنسانية والسياسية الأساسية والفرعية . وينضم إلى هذه الأولوية الأولى ولا ينفك ولا يتأخر عنها الحفاظ على هوية سوريتنا وطنا : مسلما سنيا عربيا . ورفض أي تنازل يحاك لتغيير هذه الهوية سواء تم ذلك بالتقتيل أو بالتهجير أو بتنازلات الأغرار الذين لا يعلمون . كل ذلك على قاعدة وحدة سورية أرضا وشعبا جزء لا يتجزأ من ترتيب هذه الأولويات

هذه هي أولويتنا المتضامة بكل فروعها . وعقيدتنا القتالية تتركز في أن : المحتل الخارجي الروسي والطائفي مع العصابة الأسدية هم العدو . وأن أولويتنا على الأرض السورية في قتالهم والإثخان في النيل منهم . ونؤمن إيمانا جازما أن انتصارنا على هذا العدو ، سيسقط تلقائيا كل المشتقات والتوابع ، من القوى والفصائل التي تقلق الآخرين ، ويريدون أن يحرفونا عن معركتنا للانشغال في

> **أولويتنا الأولى الواحدة الموحدة : لا للاحتلال الروسي – لا للاحتلال الطائفي الصفوي – لا بقاء للزمرة الأسدية**

قتالها والتفريط بقوانا في حرب التوابع والظلال على عداوتها لنا ، ورفضنا لمشروعاتها .

ما كنا نظن أن الأولوية التي أشرنا إليها (إخراج المحتل وإسقاط المستبد الفاسد ، والحفاظ على الهوية) يمكن أن تكون موضع نقاش بين حملة لواء الثورة السورية ، وأننا سنضطر إلى الكتابة فيها للتأكيد عليها . إن وحدة سورية أرضا وشعبا حقيقة واقعة ، وليست موضع نقاش ولا جدال ، وهذه الحقيقة إنما يحافظ عليها رجال يؤمنون من إيمانهم بالله القوي العزيز ، بحتمية الانتصار ، وبأهمية الحفاظ على الهوية الوطنية ، هوية الدولة وهوية الشعب على حد سواء .

ثم إن انتصارنا في الحفاظ على ما سبق لرجال الثورة السورية تحريره ولاسيما في مرتكزاته الكبرى : حلب وإدلب وحمص وغوطة دمشق وحوران ودير الزور ، يعني أن الثورة قادرة على امتلاك قواعد الانطلاق لتحرير سائر الأرض السورية ، لتكون كل الأرض السورية تحت راية العدل والحب ، أما وضع العربة أمام الحصان ، بالتماهي مع مشروع التفريط بمنجزات الثورة ، وتحويل مهمة الثوار من مدافعين عن ثورتهم وعن شعبهم ، ليكونوا حرس حدود لهذه الدولة أو تلك ، تحت عنوان ضبابي لأولوية وحدة الأراضي السورية ، بكلام يرشح منه الحفاظ على هذه الوحدة ولو تحت النير الأسدي !! والعودة إلى سورية (أسدية موحدة) تحت سنابك القاتل الفاسد المبير ، فهو الذي يجب أن يرفضه المخلصون ، وان يدينوه ، وأن يبرؤوا منه ، وأن يكشفوا ما وراء زخرفه الخادع ...

أولويتنا الأولى الواحدة الموحدة : لا للاحتلال الروسي – لا للاحتلال الطائفي الصفوي – لا بقاء للزمرة الأسدية ولا شراكة معها . لا تنازل عن هوية سورية المسلمة العربية الموحدة أرضا وإنسانا..

جاستا عربي مقابل الأمريكي

محمد حطيني

من الواضح أن قانون العدالة ضد الإرهاب أو ما يسمى بالإنجليزية الذي سنة وشرعه الكونغرس الأمريكي بشقيه الشيوخ والنواب للتدخل في شئون الدول الأخرى، ومقاضاتها وفق القوانين والأنظمة الأمريكية في الداخل الأمريكي، إنما هو موجه ليس ضد المملكة العربية السعودية بل نحو الأمة العربية جمعاء من حيث استمرار التدخل في شئونها على النحو الذي يرضي اللوبي الصهيوني في واشنطن ويخدم دولة الكيان الصهيوني كالعادة في كل ما يتخذ من قرارات، عسكريا وسياسيا واقتصاديا، علاوة على كونه يشكل سابقة قانونية خطيرة، ويرسخ فوقية هذا القانون على أنظمة الأمم المتحدة التي تمنح الدول حصانة سيادية لا لبس فيها، كما أنه مخالفة صريحة لكل القوانين والشرائع والأعراف الدولية التي تنادي بها الأمم المتحدة في العدل والمساواة والاحترام.

لم تعانِ مجموعة من الدول في العالم أجمع ربما كما عانت الدول العربية من التدخلات السافرة في شئونها الداخلية منذ عشرات بل ومئات السنين، ابتداء من الاستعمار والتقسيم وافتعال الحروب إلى استنزاف مقدرات الأمة في أكثر من مكان في فلسطين والعراق وفي ليبيا وفي سوريا وغيرها، سواء من قبل الدول الغربية أو من خلال الولايات المتحدة الأمريكية نفسها التي شرعت قانون جاستا سالف الذكر.

في قراءة سريعة للقرار، فهو يتيح للأفراد الأمريكيين رفع القضايا أمام المحاكم الأمريكية ضد أية دولة يظنون أنها تمارس نوعا من الإرهاب ضد أي مواطن أمريكي تعرض للضرر نتيجة فعل حتى في حالة عدم وجود علاقة لتلك الدولة بما ارتكبه الأفراد الذي يحملون جنسيتها من أفعال وحماقات، والعقوبات في مجمل الأديان لا تحاسب إلا من اقترفها وليس دولته نفسها، إذ أن ذلك من شأنه أن يكرس شريعة الغاب التي تكون فيها الغلبة للأقوى في العالم.

الولايات المتحدة الأمريكية على مر تاريخها الحديث هاجمت أكثر من دولة في العالم، وتدخلت في شئون الكثير

> **يبقى القول أخيرا بأن المملكة العربية السعودية لديها من الإمكانات الكثير، سياسيا وأمنيا، واقتصاديا للرد على جاستا الذي شكل سابقة في تاريخ الأمم المتحدة**

من دول العالم على النحو الذي يرضى سياساتها، بما في ذلك ضرب اليابان بالقنبلة الذرية، والتدخل في فيتنام، والعراق وأفغانستان وبنما وغيرها، وأحسب أن المُشرع الأمريكي ربما فاتته هذه المسائل الهامة للغاية في تشريعه لقانون جاستا، إذا بدأت أصوات تنطلق من داخل الكونغرس الأمريكي نفسه في تعديل القانون أو إلغائه. وهذه الدول وغيرها ممن تعرض يمكن أن تشرع قانون جاستا مماثل للقانون الأمريكي، تقوم بمقتضاه بمقاضاة الأفراد الأمريكيين من الجنود والطيارين وغيرهما ممن شاركوا في العدوان عليها انطلاقا من هذا القانون.

الدول العربية ما برحت تحتاج إلى تحصين نفسها من التدخلات الخارجية، لاسيما مع تشريع القانون سالف الذكر. فهل تنظر الدول العربية مجتمعة في سن قانون جاستا مماثل يحميها من التدخلات الخارجية، بما يؤدي بكل من لحقه به ضرر من قبل أية دول في العالم، بغض النظر عمن تكون تلك الدولة إلى رفع قضية أمام المحاكم بلده للحصول على تعويض عما لحق به من الضرر؟

أما إذا ما كانت المملكة العربية السعودية هي المستهدفة، ومعها مصر على وجه من التأويل، في جاستا وهي التي عانت من الإرهاب أكثر من أية دولة أخرى وجنبت الغرب وأمريكا تحديدا، كما تشير التقارير الإعلامية الكثير من الأعمال الإرهابية، فالحري بجامعة الدول العربية والدول العربية كافة، أن تؤيدها وتساندها في كل ما تتخذه من خطوات ليس حماية للمملكة العربية السعودية فحسب، بل حماية للأمن القومي العربي برمته، ويبقى القول أخيرا بأن المملكة العربية السعودية لديها من الإمكانات الكثير، سياسيا وأمنيا، واقتصاديا للرد على جاستا الذي شكل سابقة في تاريخ الأمم المتحدة والضوابط التي تحكم العلاقات بين دول العالم.